مدى استخدام أدوات التخطيط المالي كأداء للرقابة المالية

دراسة ميدانية على شركات الصناعات الغذائية الليبية بالقطاع الخاص

■ أ. محمد مـرعي البـغدادي*

ملخص

تبحث الدراسة في معرفة مدى إستخدام شركات الصناعات الغذائية الليبية لأدوات التخطيط المالي المتمثلة في (الموازنات التقديرية والموازنات النقدية)، وتطرح الدراسة تساؤلاً مفاده: ما مدى استخدام شركات الصناعات في ليبيا لأدوات التخطيط المالي ودور هذه الأدوات في الرقابة وتقييم الاداء، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام شركات الصناعات الغذائية لأدوات التخطيط المالي، واختيرت عينة الدراسة من (6) شركات للصناعات الغذائية في لقطاع الخاص بمدينة طرابلس، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي مستخدماً استمارة استبانة أُعدت خصيصاً لهذا الغرض ووزعت على عينة، حجمها(32) اختيرت بطريقة العينة (القصدية) أو العشوائية، وتم تحليل استبانة الدراسة، واختبار فرضياتها، وقد توصلت الدراسة إلى رفض الفرضيات الصفرية وقبول الفرضيات البديلة، مما يعنى أن الشركات عينة الدراسة تقوم باستخدام أدوات التخطيط المالي (الموازنات التقديرية والموازنات النقدية)، وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها: توصى الدراسة إلى استخدام باقي الأدوات وذلك لتأكيد أو نفي ما توصلت له هذه الدراسة والدراسات السابقة في هذا الصدد. بإجراء مثل هذه الدراسة على شركات أخرى، وكذلك على قطاعات مختلفة، مثل القطاع الخدمي، وتم مقارنة النتائج. وتوصى بإعداد الموازنات التقديرية والنقدية ربع سنوية مما يتيح للشركات إمكانية معالجة الانحرافات في الوقت المناسب، وكذلك التنبؤ بالانحرافات قبل حدوثها.

* محاسب ومراجع مالي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

1-1 المقدمة :

يُعد التخطيط المالي الركن الأساسي للتمويل بشركات الأعمال وذلك باعتباره وسيلة لتحديد الاحتياجات التمويلية للمشروع وتحديد المصدر المناسب لهذه الاحتياجات، وتُعد الموازنة التقديرية والموازنة النقدية أحدى اهم أدوات التخطيط المالي فهما تلعبان دوراً هاماً في التخطيط باعتبارهما من معايير الرقابة ويمكننا عن طريق هذه الادوات التعرف على الاحتياجات المالية والمستقبلية والاستعداد لها مسبقاً، كما يتيح أيضاً الفرصة للتعرف على ما سيكون عليه المركز المالي وربحية الشركة في المستقبل من أجل اتخاذ الإجراءات الصحيحة .

ونظراً لأهمية استخدام أدوات التخطيط المالي لشركات الأعمال سعت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استخدام شركات الصناعات الغذائية في ليبيا لأدوات التخطيط المالي والمتمثلة في الموازنات التقديرية والموازنات النقدية ومدى قدرة الشركات على استخدام هذه الادوات في الرقابة المالية خلال مقارنة ما هو مخطط بما هو منفذ، وبالتالي معرفة الانحرافات وكيفية معالجتها .

2-1 مشكلة الدراسة :

يُعد التخطيط المالي أحد أهم الوظائف المرتبطة بمجال الأنشطة التشغيلية المخطط لها بشركات الأعمال، حيث يعمل على ترجمة الأهداف المحددة خلال الفترة الزمنية القادمة إلى قيم مالية رقمية، ويعمل التخطيط المالي على التنبؤ بالاحتياجات المالية ويحدد مصادر الحصول على الأموال وذلك باستخدام أدوات التخطيط المالي .

ويمكن حصر مشكلة الدراسة في معرفة مدى استخدام شركات الصناعات الغذائية الليبية لأدوات التخطيط المالي المتمثلة في (الموازنات التقديرية والموازنات النقدية) فهو أسلوب يظهر الموارد التي سوف تحصل عليها الشركة وتستخدمها خلال فترة زمنية محددة، ومدى اقتران هذه الأدوات بالنظام الرقابي المتبع .

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :-

1. هل تستخدم شركات الصناعات الغذائية الليبية الأساليب العلمية المتبعة في إعداد الموازنات التقديرية ؟
2. هل تضع شركات الصناعات الغذائية في اعتبارها عند تحديد مستهدفاتها الاستثمارية أدوات التخطيط المالي مثل أدوات (الموازنات التقديرية والموازنات النقدية) ؟
3. ما مدى اعتماد شركات الصناعات الغذائية الليبية على تقديرات المبيعات المستقبلية باستعمال أدوات التخطيط المالي ؟
4. ما مدى استخدام شركات الصناعات الغذائية الليبية للموازنات النقدية لتحديد احتياجاتها اللازمة من النقد لتأمين استمرارية العمليات ؟

1-3 أهداف الدراسة :

1. معرفة مدى استخدام شركات الصناعات الغذائية أدوات التخطيط المالي لتخطيط العمليات التمويلية وتحقيقها للأهداف المرجوة منها .
2. بيان الدور الرقابي لأدوات التخطيط المالي .
3. دراسة كيفية إعداد الموازنات التقديرية والنقدية واستخدامها للرقابة المالية لشركات الصناعات الغذائية .

1-4 فرضيات الدراسة :

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية :

H_{o_1}. لا تطبق الشركات الصناعية الأساليب العلمية المتبعة في إعداد الموازنات التقديرية .

H_{o_2} . لا تطبق الشركات الصناعية الأساليب العلمية المتبعة في إعداد الموازنات النقدية .

H_{o_3}. لا تستخدم الشركات الصناعية الموازنات التقديرية كأداة للرقابة المالية .

H_{o_4}. لا تستخدم الشركات الصناعية الموازنات النقدية كأداة للرقابة المالية .

1-5 منهج الدراسة :

تستخدم الورقة المنهج التكاملي، وذلك لأن تكاملية المنهج تؤدي إلى رؤية مجتمع البحث في إطار شبكة من العلاقات المتداخلة (الارتباطية والسببية).

وكذلك المنهج التحليلي الوصفي، أي المنهج العلمي المعاصر، ويتم ذلك من خلال أسلوبي البحث النظري والبحث الميداني .

1-6 الأساليب الإحصائية المستخدمة :

سيتم الاستفادة من الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package For Social Sciences، SPSS) في تحليل البيانات التي سيتم جمعها، وفيما يلي أهم الأساليب التي سيتم استخدامها والغاية من استخدامها :

أ- اختبار الثبات (Reliability Test) باستخدام مقياس (ألفا كرونباخ) وهو الاختبار لقياس درجة تناسق اجابات المستجيبين، ومدى الارتباط بين إجابات أفراد عينة وتكون قيمة معامل الفا كرونباخ ما بين (1.0) والمعروف أن صفر قيمة مقبولة لمعامل الفا كرونباخ هي (0.6) وأفضل قيمة تتراوح بين (0.7 إلى 0.8) وكلما ازدادت عن (0.8) كانت أفضل .

ب- المتوسط الحسابي وهو أحد مقاييس النزعة المركزية ويستخدم لاختبار الفرضيات الاحصائية

ج- الانحراف المعياري وهو أحد مقاييس التشتت ويستخدم لمعرفة مدى تقارب أو تباعد إجابات أفراد العينة حول خيار معين.

د- اختبار (t) للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الصفرية .

1-7 التعريفات الإجرائية :

1. **التخطيط المالي:** هو نوع من أنواع التخطيط الذي يهتم بكيفية الحصول على الأموال اللازمة للشركات من مصادرها المختلفة بأقل التكاليف واستثمارها بأفضل العوائد .(اوتاني،2009، ص4)

2. **الموازنات التقديرية:** هي مزيج من المعلومات المالية والعمليات التشغيلية، وهي جزء من التخطيط قصير الأجل، ونظام للرقابة للشركة، وتُعد أساساً لاتخاذ القرارات المصححة والمساءلة لمحاسبة وتقييم الأداء(زايد، 2009، ص8) .

3. **مفهوم الموازنة النقدية:** هي كشف بالأرقام للتوقعات المستقبلية والمتعلقة بالتدفقات الداخلة للمنشأة من مختلف المصادر والتدفقات النقدية الخارجة من المنشأة لمختلف الاستخدامات النقدية (العلي، 2013، ص113) .

4. **الرقابة المالية:** هي تقييم القرارات التي اتخذت بشأن التخطيط بعد تحديد نوعية المعايير التي يمكن استخدامها للمقارنة (الزبيدي، 2008، ص54) .

8-1 الدراسات السابقة:

لقد أجريت دراسات حول أدوات التخطيط المالي وتقييم الأداء وهي:

- **قدم (مزابية) دراسة بعنوان دور الموازنات التقديرية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الخدمية، الجزائر،** 2014م:وهدفت إلى معرفة كيف تساهم الموازنات التقديرية في تحسين الأداء المالي، وتساءلت الدراسة عن تقديرات الموازنة هل تتم وفق أسس علمية تنبؤية. وكانت عينة الدراسة مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية وافترضت الدراسة أن الموازنة التقديرية تسهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة باستعمالها أداة تخطيطية ورقابية وتوصل الباحث إلى أن الموازنة التقديرية أهم أداة يعتمد عليها في الرقابة والتخطيط .

- **وفي دراسة (بن حديد) بعنوان: الموازنة التقديرية كأداة لصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، الجزائر،** 2014م: هدفت إلى التعرف على العوامل التي قد تؤثر على كفاءة وفعالية استخدام نظام الموازنات التقديرية، ومعرفة كيفية الاستفادة من تحليل انحرافات الموازنات في زيادة كفاءة فعالية القرارات، وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسة تعتمد على الموازنات التقديرية كأداة رقابية في تنفيذ انشطتها حيث تقوم المؤسسة بإعداد تقرير نصف شهري يتضمن كمية الإنتاج الحالي، وكمية المبيعات الحالية وتعمل المؤسسة على تحليل الانحرافات لتحديد الأسباب المؤدية إليها .

■ **وفي دراسة (حجاج) بعنوان: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي، الجزائر، سنة**2014م: هدفت الدراسة إلى التعرف على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، والتعرف على مؤشرات التحليل المالي المطبقة وإمكانية الاستفادة منها في تقييم الأداء للمؤسسة الاقتصادية وافترضت أن مؤشرات التحليل المالي تسهم في تقييم وتحسين الأداء المالي، وتوصلت الدراسة إلى أن عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، حيث تمكن من تحديد مستوى تحقق الأهداف، مما يسمح بالحكم على الفاعلية

■ **وفي دراسة (جودي) بعنوان: دور التخطيط المالي في ترشيد الموازنة التقديرية وعلاقته بمكافحة الفساد الإداري والمالي، العراق، سنة** 2011م: هدفت إلى بيان أهمية التخطيط المالي في ترشيد الموازنة النقدية على إيجاد أساليب لترشيد عملية التخطيط المالي والحد من انتشار الفساد المالي في موازنات وزارة المالية للحكومة العراقية للفترة من سنة 2006 إلى سنة 2009 .

وافترضت الدراسة عدم وجد علاقة معنوية بين التخطيط المالي وانتشار ظاهرة الفساد المالي، وتوصلت الدراسة إلى وجود انحرافات كبيرة بين الموازنة التشغيلية التخطيطية والإنفاق الفعلي وهذا يبين عدم دقة الأسعار المقدرة لفقرات الموازنة التشغيلية، ووجود انحرافات كبيرة بين الموازنة الاستثمارية التخطيطية والإنفاق الفعلي مما يدل على عدم صحة التقديرات للموازنة التخطيطية.

■ **وفي دراسة (العلوش) بعنوان: التخطيط المالي ودوره في تقييم الأداء الاقتصادي للسياسات الاستثمارية لصندوق التقاعد، ليبيا، سنة** 2009م: هدفت إلى الوصول لمعرفة ما مدى نجاح صندوق الضمان الاجتماعي في التخطيط للعملية الاستثمارية وتحقيق الأهداف المرجوة منها، ومعرفة مدى تأثير انخفاض العوائد الاستثمارية على الوضع المالي والاقتصادي لصندوق الضمان، معرفة مستوى الأداء الاقتصادي لاستثمارات صندوق الضمان. وافترضت الدراسة إن غياب دور التخطيط المالي في تنفيذ المشاريع الاستثمارية يؤثر سلباً على العائد الاستثماري للصندوق. وتوصلت الدراسة إلى أن عدم وجود أنظمة رقابية ومحاسبية جيدة على استثمارات الصندوق ساهمت في عدم استكمال الحسابات

الختامية لمعظم المشروعات الاستثمارية والتي بدورها تحدد ما مدى استمرارية الصندوق في تلك الاستثمارات من عدمه .

■ **وفي دراسة(عليان) بعنوان: مدى أهمية استخدام الموازنات التخطيطية في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، الأردن، سنة** 2009م: وهدفت إلى معرفة أهمية استخدام الموازنات التخطيطية في عملية التخطيط والرقابة وتقويم الأداء في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، وكذلك مدى التزام هذه الشركات باستخدام هذه الموازنات وأهمية مشاركة جميع الأقسام في الإعداد لها .

وافترضت الدراسة أن الشركات الصناعية الأردنية لا تهتم بإعداد موازنات تخطيطية تستخدم كأداة للرقابة وتقييم الأداء، ولا تتوفر المعلومات الكافية والبيئة المناسبة داخل الشركات الصناعية الأردنية من أجل تحضير تلك الموازنات، وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية الشركات الصناعية الأردنية تقوم بتطبيق الموازنات التخطيطية وإعدادها بشكل منتظم لاستخدامها أداة فاعلة في عملية الرقابة، وأن الشركات الصناعية الأردنية تتمتع بدرجه عالية من الإدراك لأهمية توفر المعلومات الكافية والبيئة المناسبة داخل الشركات من أجل تحضير تلك الموازنات .

■ **ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة**

تتشابه الدراسات السابقة على بيان اهمية الموازنات التقديرية و الموازنات النقدية، و معرفة كيف تساهم الموازنات في تحسين الأداء المالي في المشاريع وشركات الأعمال وكيفية اعداد الموازنات مما يساعد في عملية الرقابة و كشف الانحرافات وتصحيحها والتي تواجه الموازنات عند التنفيذ، وأعتماد على الموازنات التقديرية كأساس في تحليل الانحرافات واستعمال مخرجاته كنظام عكسي للتغذية .

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في بيان أهمية التخطيط المالي عن طريق تسليط الضوء على أدوات التخطيط المالي والتركيز على الموازنات التقديرية والموازنات النقدية كأهم أدوات للتخطيط المالي، وتسليط الضوء على دور الموازنات التقديرية

والموازنات النقدية كأداتين من أدوات التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي لشركات الصناعات الغذائية الليبية في القطاع الخاص.

وتتميز هذه أيضاً بأنها طبقت على شركات القطاع الخاص في ليبيا، والتي يكون رأسمالها من مساهمات للمستثمرين الخواص، الذين يهمهم بالضرورة مراقبة الاداء المالي عن طريق أدوات التخطيط المالي.

الجانب النظري:

1. التعريف بالتخطيط المالي :

يهدف التخطيط المالي إلى تحقيق الاستخدام الأفضل لرأس مال المشروع (جانب الأصول) والتكوين الأمثل للهيكل المالي (جانب الخصوم)، فإذا نظرنا إلى الميزانية العمومية لمشروع ما لوجدنا في جانب الأصول الموجودات التي يستغلها في نشاطه، وفي جانب الخصوم مصادر الأموال التي مكنته من اقتناء هذه الموجودات على اختلاف أشكالها. والتخطيط المالي الجيد هو الذي يمكن من الوصول إلى أفضل تشكيلة من هذه الموجودات (كما وكيفاً)، وتدبير الأموال اللازمة للمشروع من مختلف مصادرها وبما يؤدي إلى تحقيق أهداف الإدارة المالية للشركة (عبدالهادي، 2008، ص37).

فالتخطيط المالي هو مجموعة الخطط اللازمة للحصول على الأموال والاستخدام لها، ولهذا فإن التخطيط المالي يشير إلى تجديد المتطلبات المالية، والاستخدامات (الاستثمارات)، ونمو الأداء خلال مدة محددة من الزمن، ويُعد التخطيط المالي عنصراً أساسياً لنجاح المنشأة فهو دليلها المالي في المستقبل، فمن خلال التخطيط المالي تحدد الشركة نجاح إمكانية الحصول على الأموال، وكيفية الاستخدام لهذه الأموال (العامري، 2013، ص107).

وبالنظر إلى التعريفات السابقة يستخلص الباحث أن التخطيط المالي هو مجموعة من الخطط الموضوعة للوصول إلى أفضل تشكيلة للموجودات والمصادرة الأموال اللازمة لها بماء يؤدي إلى تحقيق أهداف الشركة وتكون الخطط الموضوعة بمشاركة جميع مستويات الإدارة في الشركة، مما يحقق لها القدرة على مواجهة المشاكل المتوقعة في المستقبل، ولقد

أثبتت التجارب في الشركات والمنظمات أن عدم اتباع التخطيط يؤدي إلى فشل هذه الشركات، ولقد ازدادت أهمية التخطيط المالي نتيجة توسع الشركات وتعقد أعمالها .

2. أدوات التخطيط المالي :

إن للتخطيط المالي مجموعة من الأدوات التي يمكن استخدامها للوصول إلى الأهداف وتحليلها وتقييم مدى قدرة الشركة على تنفيذ الأهداف المرجوة ويمكن حصر أدوات التخطيط المالي على النحو التالي :

2-3-1 تحليل التعادل (نقطة التعادل) :

إن جزءاً هاماً من عملية التخطيط المالي يتعلق بتخطيط الأرباح، والعمل على زيادتها، والمحافظة على استقرارها، فإذا أرادت شركة أن تطرح في السوق سلعة جديدة أو سلعة محسنة، أو تضيف خطاً إلى خطوط الإنتاج، أو أن تقوم بإنشاء وحدة إنتاجية جديدة، فإنه سيترتب على هذه العملية مصاريف (تكاليف رأسمالية وتشغيلية) إضافية، كما سينتج عنها إيرادات إضافية. ولعله من الضروري قبل تقرير عملية التوسع التحقق من جدواها وذلك بتقدير الحد الأدنى من الإنتاج والمبيعات اللازمة لتغطية التكاليف على الأقل، ومقارنة ذلك بحجم الطلب المتوقع في السوق. فإذا كان الطلب المتوقع يساوي أو أكثر من الحد الأدنى المطلوب للإنتاج والمبيعات، فإن عملية التوسع تكون مربحة. أما إذا كان الطلب المتوقع أقل من الكمية الدنيا المطلوبة من الإنتاج والمبيعات، فإن العملية تكون خاسرة. وتتم عملية تخطيط الأرباح باستعمال أداة تحليل التعادل (الميداني، 2006، ص95) .

2-3-2 قائمة مصادر واستخدامات الأموال :

وهي أداة تحليلية يستخدمها المحلل المالي في تقييم الأداء والموقف المالي للمنشأة، وعلى وجه التحديد بيان ماهية الأموال المتحصل عليها خلال فترة زمنية، وما هي أوجه الاستخدام لهذه الأموال، وبتعبير آخر هي قائمة لمجرى الأموال خلال فترة معينة (العامري، 2007، ص 130) .

إن وجود قائمة تبرز التغيرات التي تطرأ على مصادر الأموال وطرق استخدامها بين فترة زمنية وأخرى أمر مهم للمشروع ولذلك عند إعداد قائمة الأموال لسنة معينة يتطلب الأمر الحصول على ميزانية سنتين للاطلاع على النتائج المالية (آل شبيب، 2009، ص115) .

2-3--3 الموازنات التقديرية:

إن الموازنات التقديرية ما هي إلا خطة مالية للشركة تتضمن التفصيلات الخاصة بكفية الإنفاق على العمالة والخامات والسلع الرأسمالية وغيرها، كما أنها تتضمن كيفية الحصول على هذه الأموال، ويمكن استخدام هذه الموازنة أداة لوضع خطط الشركة والرقابة على إداراتها المختلفة (**الشهاوي، مصطفى**، 2013، **ص**243) .

وتعرف الموازنة التقديرية بأنها الخطة المنسقة لجميع عمليات المشروع في فترة الموازنة، فهي تمد المشروع بتقدير لأرباحه المحققة بواسطة كل قسم من الأقسام، عن طريق تجميع المبيعات، والتكاليف الصناعية والمصاريف البيعية، والإدارية، وبإدراج جميع عناصر الإيرادات والمصروفات التي لم تتضمنها أي موازنة فرعية (نور، السوافيرى، 1997، ص63) .

2-3-4 الموازنة النقدية :

تُعد الموازنة النقدية من أهم أدوات التخطيط المالي. ولكن بينما تستعمل أدوات التخطيط المالي الأخرى لتقدير الاحتياجات المالية للشركة لسنة أو لعدة سنوات في المستقبل، تركز الموازنة النقدية على المركز النقدي للشركة من شهر إلى شهر وبكلام آخر إن الموازنة النقدية تُعد وسيلة لتخطيط السيولة في الشركة، حيث تعنى بتوفير المستويات اللازمة من النقد لتأمين استمرارية العمليات (**الميداني**، 2006، **ص** 73) .

وتعرف الموازنة النقدية بأنها جزء من عملية التخطيط والرقابة المالية بأدارة الإدارة المالية في تخطيط ومراقبة الوضع النقدي لشركة الأعمال وتنظيم صيغة العلاقات النقدية داخل شركة الأعمال وبينها وبين المحيط الخارجي (الزبيدي، 2008، ص 97) .

2-4 مفهوم الرقابة المالية :

2-4-2 مفهوم الرقابة المالية :

تُعد الرقابة المالية هي إحدى وظائف الإدارة التنفيذية الرئيسية، والإدارة الناجحة هي التي تحقق عملية الرقابة بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المطلوبة، وقد شرح هنري فايول مهمة الرقابة بقوله: (تقوم الرقابة في مشروع ما على التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقاً للخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والقواعد المقررة.أما موضوعها فهو بيان

نواحي الضعف أو الخطأ من أجل تصحيحها ومنع تكرارها)) .

وتعتبر الرقابة وظيفة إدارية هامة لأنها تعمل على التأكد من الاتجاه نحو الهدف المخطط له وتعمل على تصحيح الاتجاه إذا حصل انحراف عن الهدف (طنيب، عبيدات، 1997، ص251) .

وتعتبر الموازنات التقديرية إحدى أدوات الرقابة المالية حيث تستخدم الموازنات التقديرية بواسطة السلطات الحكومية وبواسطة المشروعات التجارية لتحقيق وظيفة الإدارة في الرقابة على أعمال المشروع، فالموازنات التقديرية وفقاً للتعريف السابق تشتمل على مستوى نمطي لأداء كل أجزاء المشروع، وهذا المستوى النمطي للنشاط ينبغي مقارنته بالنشاط الفعلي بهدف تحديد وتحليل الانحرافات التي تحدث بينهم، وبحث العوامل التي أدت إلى حدوث هذه الإنحرافات، وفي ضوء هذه المقارنة يمكن للسلطات الإدارية العليا أن تتخذ القرارات، إما لتحسين مستوى الأّداء الفعلي أو لتعديل الموازنة التقديرية ويمكن بهذا تحقيق أكبر كفاءة ممكنة (نور، السوافيرى، 1997، ص69-70) .

التحليل الاحصائي :

3-1-2 **صدق أداة الدراسة وثباتها:** تم إجراء الاختبار بمعامل ألفا كرومباخ كمقياس لصدق وثبات استبانة وتم استخراج معامل الاتصاق الداخلي لأبعاد ومحاور الدراسة وفقاً لتقديرات أفراد عينة الدراسة وكانت قيم معامل الثبات مرتفعة مقبولة ويبين الجدول رقم (1) معامل الثبات .

الجدول رقم (1) معامل الثبات

ت	المحـاور	معامل الثبات
1	مدى استخدام الشركات للأساليب العلمية لإعداد الموازنات التقديرية	0.850
2	مدى استخدام الشركات للأساليب العلمية لإعداد الموازنات النقدية	0.876
3	أهمية استخدام الموازنات التقديرية كأداة للرقابة	0.811
4	أهمية استخدام الموازنات النقدية كأداة للرقابة	0.896

3-1-4 مدى توفر خاصية التوزيع الطبيعي في بيانات الدراسة :

باعتبار ان معيار الحكم للتوزيع الطبيعي وفقاً لاختبار Kolomogorov Smirnov هو أن تكون قيمة ألفا أكبر من (0.05) وبالنظر إلى نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، والتي أشارت فيه نتائج اختبار Kolomogorov Smirnov(K –S) إلى أن جميع المتغيرات المستخدمة في نماذج الدراسة القياسية تتبع بيانات التوزيع الطبيعي، كما هو موضح بالجدول التالي رقم (2) .

الجدول رقم (2) نماذج تتبع بيانات التوزيع الطبيعي للدراسة

متغيرات الدراسة	البيانات تتبع التوزيع الطبيعي
مدى استخدام الشركات الموازنات التقديرية	0.437
مدى استخدام الشركات الموازنات النقدية	0.511
استخدام الموازنات التقديرية كأداة للرقابة	0.817
استخدام الموازنات النقدية كأداة للرقابة	0.658
فعالية الرقابة في تقييم الأداء المالي	0.824

3-1-5 تقييم الدراسة :

يعتمد معيار التقييم في الدراسة على استخراج المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة وذلك وفقاً لمقياس لكرت الخماسي وتم حساب المدى (5 - 1=4) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية:

$$\frac{\text{الحدود العليا} - \text{الحدود الدنيا}}{\text{عدد المستويات}}$$

$$\text{اي: } \frac{5-1}{3} = 1.33$$

وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي واحد صحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، والجدول رقم (3) يوضح معيار التقييم المستخدم من المعادلة .

الجدول رقم (3) معيار التقييم المستخرج من المعادلة

المتوسط الحسابي	معيار التقييم
1 – 2.33	ضعيف
3.66-2.33	متوسط
5 - 3.66	عالي

3-2 التحليل الوصفي لبيانات الديمغرافية لعينة الدراسة :

من خلال الاستكشاف الأولى للبيانات المتحصل عليها باستخدام جداول التوزيع التكراري للمتغيرات الشخصية (النوع، العمر والخبرة الوظيفية، المسمى الوظيفي) للمشاركين يتبين أن بعض من هذه المتغيرات تحتاج إلى استبعاد أو إعادة ترتيب أوجهها أو مستوياتها .

جدول رقم (4) التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب الجنس، العمر والخبرة الوظيفية، المسمى الوظيفي

التوزيع النسبي حسب الجنس		
البيان	التكرار	النسبة (٪)
ذكر	30	٪ 94
أنثى	2	٪ 6
المجموع	32	٪ 100
التوزيع النسبي حسب العمر		
البيان	التكرار	النسبة (٪)
أقل من 30	3	9.4
40-31	18	56.3
50-41	5	15.6

51 فما فوق	6	18.8
المجموع الكلي	32	٪ 100
التوزيع النسبي حسب الخبرة الوظيفية		
البيان	**التكرار**	**النسبة (٪)**
خبرة أقل من 5	8	25
10-6	12	37.7
15-11	2	6.3
20-16	10	31.3
21- فما فوق	-	-
المجموع الكلي	32	٪ 100
التوزيع النسبي حسب المسمى الوظيفي		
البيان	**التكرار**	**النسبة (٪)**
مدير عام	-	-
مساعد مدير عام	1	3.2
مدير إدارة	14	43.8
مدير مالي	5	15.6
محاسب	8	25
مراجع داخلي	2	6.3
أخرى	2	6.3
المجموع	32	٪ 100

من الجدول رقم (4)، نلاحظ أن متغير النوع لا يُعد هاما من خلال البيانات المتحصل

عليها وبالتالي لا يمكن اتخاذه في الحسبان في هذه الدراسة. يُلاحظ أن الفئة العمرية الثانية (31-40) سنة هي الفئة السائدة لموظفي الإدارة المالية، وأن فئة الخبرة العملية الرابعة (16-20) سنة هي الفئة السائدة لموظفي الإدارة المالية، كما أن حوالي 44 ٪ من عينة الدراسة هم مدراء إدارات في الشركات، وحوالي 52 ٪ هى من المحاسبين، وحوالي 16 ٪ مدراء ماليين، وحوالي 6 ٪ مراجعين داخليين، وحوالي 6 ٪ (أخرى) مثل الفنيين، وحوالي 3 ٪ مساعدون مدير عام .

3-3 التحليل الوصفي لمحاور الدراسة :

سيتم ضمن هذا السياق عرض لنتائج إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة، وقد استخدم لاستخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري (Descriptive Statistics) الإحصاء الوصفي لأسئلة الدراسة لكل فرضية من فرضيات الدراسة على حدة كما هو موضح في الجداول التالية :

3-3-1 تحليل البيانات وعرض النتائج الخاصة بالمحور الأول:

جدول (5) مدى استخدام الشركات للأساليب العلمية لإعداد الموازنات التقديرية

ر.م	الســـــؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة المعنوية	قيمة (t)	الترتيب
1	يتم وضع سياسات وإجراءات واضحة من قبل الإدارة لتطبيق نظام الموازنة التقديرية	4.250	0.842	0.000	28.539	الثالث
2	تعمل الإدارة على ترجمة أهدافها إلى بيانات مالية ومؤشرات مستهدفه تسعى للوصول إليها خلال كل سنة	4.312	0.859	0.000	28.399	الأول
3	تحـدد الأهـداف التفصيلية للـموازنـات التخطيطية انطلاقا من الخطة الإستراتيجية طويلة الأجل	3.906	0.960	0.000	22.958	السابع
4	يتم الاسترشاد بالموازنات لسنوات سابقة عند إعداد الموازنة الجديدة	4.093	0.892	0.000	25.934	الرابع

5	تقوم إدارة الشركة بوضع خطة مالية تقديرية للمصروفات والإيــرادات المتوقعة خلال السنة القادمة لجميع الأقسام والإدارات	4.312	0.820	0.000	29.728	الثاني
6	تقوم الشركة في بداية السنة بإعداد تنبؤ بقيمة حقوق الملكية في نهاية السنة	3.656	0.865	0.000	23.899	الثامن
7	تحدد الشركة معدلات نمو مستهدفة لصافي الربح من العمليات	3.937	0.715	0.000	31.126	السادس
8	تقوم إدارة الشركة بترجمة خطط الأقسام والإدارات إلى احتياجات مالية	4.031	860. 0	0.000	26.493	الخامس
الوسط الحسابي و الانحراف المعياري العام		4.065	569. 0			

بالنظر إلى الجدول رقم (5) الذى يوضح مدى استخدام الشركات للأساليب العلمية لإعداد الموازنات التقديرية، نلاحظ أن جميع الفقرات توضح أن شركات عينة الدراسة تستخدم الأساليب العلمية لإعداد الموازنة التقديرية بمستوى عال حسب إجابة المستجوبين، كما هو واضح من حيث المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات (4.065) .

جاءت الفقرة الثانية التي تتساءل عن (مدى قيام الشركة بترجمة أهدافها إلى بيانات مالية ومؤشرات مستهدفة تسعى للوصول إليها خلال كل سنة، في المرتبة (الأولى) بمتوسط حسابي وقدره (4.3125) وبانحراف معياري (0.85901) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) .

جاءت الفقرة الخامسة التي تتساءل عن (مدى قيام الشركة بوضع خطة مالية تقديرية للمصروفات والإيرادات المتوقعة خلال السنة القادمة لجميع الأقسام والإدارات)، في المرتبة (الثانية) بمتوسط حسابي وقدره (4.3125) وبانحراف معياري (0.8206) وهي ذات دلالة عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) .

حيث جاءت الفقرة الأولى التي تتساءل عن مدى قيام الشركة على وضع سياسات

وإجراءات واضحة من قبل الإدارة لتطبيق نظام الموازنة التقديرية، فـي المرتبـة (الثالثـة) بمتوسط حسابي وقدره(4.2500) وبإنحـراف معيـاري (0.8424) وهـي ذات دلالـة إحصائيـة عنـد مستـوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) .

حيث جاءت الفقرة الرابعة التي تتساءل عن مدى قيام الشركة على الاسترشاد بالموازنات لسنوات سابقة عند إعداد الموازنة الجديدة، في المرتبة (الرابعة) بمتوسط حسابي وقدره (4.0938) وبانحراف معياري (0.89296) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) .

حيث جاءت الفقرة الثامنة التي تتساءل عن مدى قيام الشركة على بترجمة خطط الأقسام والإدارات إلى احتياجات مالية، في المرتبة (الخامسة) بمتوسط حسابي وقدره (4.0313) وبانحراف معياري (0.86077) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) .

حيث جاءت الفقرة السابعة التي تتساءل عن مدى قيام الشركة على تحدد معدلات نمو مستهدفة لصافي الربح من العمليات، في المرتبة (السادسة) بمتوسط حسابي وقدره (3.9375) وبانحراف معياري (0.71561) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) .

حيث جاءت الفقرة الثالثة التي تتساءل عن مدى قيام الشركة على تحدد الأهداف التفصيلية للموازنات التخطيطية انطلاقاً من الخطة الإستراتيجية طويلة الأجل، في المرتبة (السابعة) بمتوسط حسابي وقدره(3.9062) وبانحراف معياري(0.962) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) .

حيث جاءت الفقرة السادسة التي تتساءل عن مدى قيام الشركة في بداية السنة بإعداد تنبؤ بقيمة حقوق الملكية في نهاية السنة، في المرتبة (الثامنة) بمتوسط حسابي وقدره (3.6563) وبانحراف معياري (0.86544) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) .

3-3-2 تحليل البيانات وعرض النتائج الخاصة بالمحور الثاني :

جدول (6) مدى استخدام الشركات للأساليب العلمية لإعداد الموازنات النقدية

ر.م	السـؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة المعنوية	قيمة (t)*	الترتيب
1	تقوم ادارة الشركة بوضع خطة للحفاظ على مستوى السيولة المستهدف	3.968	0.966	0.000	23.224	الرابع
2	تضع الشركة في بداية السنة اسقفا زمنية للمبيعات الآجلة المستهدف أن لا يتم تجاوزها	3.750	1.107	0.000	19.160	السابع
3	تقوم الشركة بإعداد سياسات واضحة للمبيعات الآجلة تتفق مع الأهداف والخطط التشغيلية	3.906	0.928	0.000	23.802	الخامس
4	يتم الاسترشاد بالموازنات النقدية لسنوات سابقة عند إعداد الموازنة النقدية الجديدة	4.156	0.883	0.000	26.600	الاول
5	تقوم إدارة الشركة بإعداد خطط مالية خاصة بالخصم النقدي للمبيعات الآجلة ، من أجل المحافظة على مستوى السيولة	3.843	0.846	0.000	25.683	السادس
6	تتوقع إدارة الشركة الأوقات التي يكون فيها فائض نقدي ، وتحدد قيمة الفائض المتوقع خلال السنة	3.531	0.983	0.000	20.317	الثامن

7	تحدد الشركة في بداية السنة جدولا لسداد مستحقات الموردين بناء على التدفقات النقدية المتوقعة	4.031	0.822	0.000	27.727	الثالثة
8	قبل طلب قرض مصرفي لتمويل المشروعات يتم مراجعة الموازنة النقدية لموائمة التدفقات النقدية لاقساط القرض	4.125	0 870.	0 000.	26.801	الثاني
الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		3.916	0 624.			

بالنظر إلى الجدول رقم (6) الذى يوضح مدى استخدام الشركات للأساليب العلمية لإعداد الموازنات التقديرية، نلاحظ أن جميع الفقرات توضح أن الشركات عينة الدراسة تستخدم الأساليب العلمية لإعداد الموازنة التقديرية بمستوى عال حسب إجابة المستجوبين، من حيث المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات (3.9163) .

حيث جاءت الفقرة الثانية عشر التي تتساءل عن مدى قيام الشركة على الاسترشاد بالموازنات النقدية لسنوات سابقة عند إعداد الموازنة النقدية الجديدة، في المرتبة (الأولى) بمتوسط حسابي وقدره (4.1563) وبانحراف معياري(8838 .0) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) .

حيث جاءت الفقرة السادسة عشر التي تتساءل عن مدى قيام الشركة قبل طلب قرض مصرفي لتمويل المشروعات يتم مراجعة الموازنة النقدية لموائمة التدفقات النقدية لاقساط القرض في المرتبة (الثانية) بمتوسط حسابي وقدره (4.1250) وبانحراف معياري (0.87067) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) .

حيث جاءت الفقرة الخامسة عشر التي تتساءل عن مدى قيام الشركة في بداية السنة بتحديد جدول لسداد مستحقات الموردين بناء على التدفقات النقدية المتوقعة، في المرتبة (الثالثة) بمتوسط حسابي وقدره (4.0313) وبانحراف معياري (82244. 0) وهي

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≤ 0.05) .

حيث جاءت الفقرة التاسعة التي تتساءل عن مدى قيام الشركة بوضع خطة للحفاظ على مستوى السيولة المستهدف، في المرتبة (الرابعة) بمتوسط حسابي وقدره (3.9688) وبانحراف معياري (.966680) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≤ 0.05) حيث جاءت الفقرة الحادية عشر التي تتساءل عن مدى قيام الشركة بإعداد سياسات واضحة للمبيعات الآجلة تتفق مع الأهداف والخطط التشغيلية، في المرتبة (الخامسة) بمتوسط حسابي وقدره (3.9062) وبانحراف معياري(.92830) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(α ≤ 0.05) .

حيث جاءت الفقرة الثالثة عشر التي تتساءل عن مدى قيام الشركة بإعداد خطط مالية خاصة بالخصم النقدي للمبيعات الآجلة، من أجل المحافظة على مستوى السيولة، في المرتبة (السادسة) بمتوسط حسابي وقدره (3.8438) وبانحراف معياري (.846600) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≤ 0.05) .

حيث جاءت الفقرة العاشرة التي تتساءل عن مدى قيام الشركة بوضع في بداية السنة اسقف زمنية للمبيعات الآجلة من المستهدف أن لا يتم تجأوزها، في المرتبة (السابعة) بمتوسط حسابي وقدره (3.7500) وبانحراف معياري(1.1071) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≤ 0.05) .

حيث جاءت الفقرة الرابعة عشر التي تتساءل عن مدى قيام إدارة الشركة بتوقع الأوقات التي يكون فيها فائض نقدي، وتحدد قيمة الفائض المتوقع خلال السنة، في المرتبة (الثامنة) بمتوسط حسابي وقدره (3.5313) وبانحراف معياري(.98320) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≤ 0.05) .

3-3-3 تحليل البيانات وعرض النتائج الخاصة بالمحور الثالث :

جدول (7) أهمية استخدام الموازنات التقديرية كأداة للرقابة

ر.م	السـؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة المعنوية	قيمة (t)	الترتيب
1	تستخدم المـوازنة التقديرية كمعيار محددا لقياس مـدى كفاية التخـطيط في بالشركة	4.0625	0.759	0.000	30.264	الثالث
2	تستخدم الموازنة التقديرية في تحديد الانحرافات وتأثيرها على أداء الشركة	3.8125	0.820	0.000	26.282	الثامن
3	يتم عمل تقارير دورية داخل الشركة بهـدف توضيـح الفـرق بـين المـوازنـة التقديرية والأداء الفعلي	4.2188	0.906	0.000	26.329	الأول
4	عـن طريق المـوازنـة التقديرية يمكن تقييم أداء الإدارات والأقسام	3.8437	0.987	0.000	22.023	السابع
5	الموازنة التقديرية تحدد نقاط الضعف في العملية التخطيطية	3.9375	0.840	0.000	26.516	الرابع
6	يتيح تحضير الموازنة فرصة التعرف على أي مشاكل الأمـر الـذي يتطلب فحص تلك المشاكل وحلها في وقت مبكر	4.2187	0.608	0.000	39.236	الثاني
7	تقوم إدارة الشركة بتحديد الانحرافات التي تم اكتشافها من خلال الموازنة التقديرية	3.8750	0.906	0.000	24.169	السادس
8	تقوم إدارة الشركة بتحليل الانحرافات التي تم اكتشافها من خلال الموازنة التقديرية	3.9375	0 877.	0 000.	25.381	الخامس
الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		3.9906	0 568.			

بالنظر إلـى الجـدول رقـم (7) الـذى يوضـح مـدى استخدام الشركات للأساليب العلمية لإعداد الموازنات التقديرية، نلاحظ أن جميع الفقرات توضح أن الشركات عينة

الدراسة تستخدم الأساليب العلمية لإعداد الموازنة التقديرية بمستوى عال حسب إجابة المستجوبين، من حيث المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات (3.9906) .

حيث جاءت الفقرة التاسعة عشر التي تتساءل عن مدى قيام الشركة بتقارير دورية داخل الشركة بهدف توضيح الفرق بين الموازنة التقديرية والأداء الفعلي، في المرتبة (الأولى) بمتوسط حسابي وقدره (4.2188) وبانحراف معياري (10 .9064) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≥ 0.05).

حيث جاءت الفقرة الثانية والعشرون التي تتساءل عن مدى اتاحة تحضير الموازنة فرصة للشركة التعرف على أية مشاكل الأمر الذي يتطلب فحص تلك المشاكل وحلها في وقت مبكر، في المرتبة (الثانية) بمتوسط حسابي وقدره (4.2187) وبانحراف معياري. (40 .6082) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≥ 0.05) .

حيث جاءت الفقرة السابعة عشر التي تتساءل عن مدى قيام الشركة باستخدام الموازنة التقديرية كمعيار محدد لقياس مدى كفاية التخطيط في بالشركة، في المرتبة (الثالثة) بمتوسط حسابي وقدره (4.0625) وبانحراف معياري (50. 7593) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≥ 0.05) .

حيث جاءت الفقرة الواحدة والعشرون التي تتساءل عن مدى قيام الشركة بالموازنة بالتقديرية لتحدد نقاط الضعف في العملية التخطيطية، في المرتبة(الرابعة) بمتوسط حسابي وقدره (3.9375) وبانحراف معياري (30 . 8400) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≥ 0.05) .

حيث جاءت الفقرة الرابعة والعشرون التي تتساءل عن مدى قيام الشركة بتحليل الإنحرافات التي تم اكتشافها من خلال الموازنة التقديرية، في المرتبة (الخامسة) بمتوسط حسابي وقدره (3.8438) وبانحراف معياري(0. 84660) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≥ 0.05).

حيث جاءت الفقرة الثالثة والعشرون التي تتساءل عن مدى قيام إدارة الشركة بتحديد الإنحرافات التي تم اكتشافها من خلال الموازنة التقديرية، في المرتبة (السادسة)

بمتوسط حسابي وقدره (3.8750) وبانحراف معياري (9069 .60) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) .

حيث جاءت الفقرة العشرون التي تتساءل عن مدى قيام الشركة عن طريق الموازنة التقديرية يمكن تقييم أداء الإدارات والأقسام، في المرتبة (السابعة) بمتوسط حسابي وقدره (3.8437) وبانحراف معياري (98732 .0) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

حيث جاءت الفقرة الثامنة عشر التي تتساءل عن مدى قيام إدارة الشركة باستخدام الموازنة التقديرية في تحديد الانحرافات وتأثيرها على أداء الشركة، في المرتبة (الثامنة) بمتوسط حسابي وقدره (3.8125) وبانحراف معياري (0.82060) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

4-3-3 تحليل البيانات وعرض النتائج الخاصة بالمحور الرابع :

جدول(8) أهمية استخدام الموازنات النقدية كأداة للرقابة

ر.م	السـؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة المعنوية	T	الترتيب
1	بعد مقارنة الأداء الفعلي بالمقدر يتم أخذ مخرجات النظام كأداة فاعلة من أجل تصحيح الانحرافات	4.0625	0.840	0.000	27.357	الخامس
2	تستخدم الشركة الموازنة النقدية لكشف مواطن الانحراف في الانتاج المستهدف والتكاليف المستهدفة	4.0000	0.915	0.000	24.708	الثامن
3	العجز أو الفائض في الموازنة النقدية يكشف للشركة دلالة على اختلال الأداء	4.1250	0.751	0.000	31.057	الثالث

4	يتم مقارنة النتائج الفعلية بعد التنفيذ مع ما كان متوقعاً من خلال الخطة النقدية	4.0625	0.877	0.000	26.187	السادس
5	يتم تحليل سبب الانحرافات الفعلية عن المقدرة	4.0625	0.981	0.000	23.410	السابع
6	تعتمد الشركة نتائج الموازنات كمؤشرات لتحسين الأداء	4.0937	0.817	0.000	28.327	الرابع
7	يتم متابعة قرار تصحيح الانحرافات من قبل الإدارة	4.1875	0.997	0.000	23.736	الثاني
8	هناك دور كبير لمكتب الرقابة الداخلية في الرقابة وتقييم الأداء وفقا للموازنات التخطيطية	4.3750	0.832	0.000	29.718	الأول
الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		4.1238	0 569.			

بالنظر إلى الجدول رقم (8) الذى يوضح مدى استخدام الشركات للأساليب العلمية لإعداد الموازنات التقديرية، نلاحظ أن جميع الفقرات توضح أن الشركات عينة الدراسة تستخدم الأساليب العلمية لإعداد الموازنة التقديرية بمستوى عال حسب إجابة المستجوبين، من حيث المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات (4.1238) .

حيث جاءت الفقرة الثانية والثلاثون التي تتساءل هل هناك دور كبير لمكتب الرقابة الداخلية في الرقابة وتقييم الأداء وفقاً للموازنات التخطيطية، في المرتبة (الأولى) بمتوسط حسابي وقدره (4.3750) وبانحراف معياري (0. 83280) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$).

حيث جاءت الفقرة الثانية والعشرون التي تتساءل عن مدى قيام الشركة بمتابعة قرار تصحيح الإنحرافات من قبل الإدارة، في المرتبة (الثانية) بمتوسط حسابي وقدره (4.1875) وبانحراف معياري (0. 99798) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) .

حيث جاءت الفقرة السابعة والعشرون التي تتساءل عن العجز أو الفائض

في الموازنـــة النقديـــة هـل يكشف للشركـــة دلالة على اختلال الأداء، فـي المرتبـة (الثالثـة) بمتـوسط حســـابي وقـدره (4.125) وبـانحراف معيـــاري (0. 7513) وهـــي ذات دلالـــة إحصـــائية عنـــد مستـــوى معنـــوية(α ≥ 0.05).

حيث جـاءت الفقرة الثلاثون التي تتساءل عن مـدى قيام الشركة على اعتماد نتائج الموازنات كمؤشرات لتحسين الأداء، في المرتبة (الرابعة) بمتوسط حسابي وقدره (4.0937) وبانحراف معياري (0. 81752) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≥ 0.05).

حيث جاءت الفقرة الخامسة والعشرون التي تتساءل عن مدى قيام الشركة بعد مقارنة الأداء الفعلي بالمقدر يتم أخذ مخرجات النظام أداة فاعلة من أجل تصحيح الإنحرافات، في المرتبة (الخامسة) بمتوسط حسابي وقدره (4.0625) وبانحراف معياري (0.84003) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≥ 0.05) .

حيث جاءت الفقرة الثامنة والعشرون التي تتساءل عن مدى قيام الشركة بمقارنة النتائج الفعلية بعد التنفيذ مع ما كان متوقعاً من خلال الخطة النقدية، في المرتبة (السادسة) بمتوسط حسابي وقدره (4.0625) وبانحراف معياري (.0. 87759) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(α ≥ 0.05).

حيث جاءت الفقرة التاسعة والعشرون التي تتساءل عن مدى قيام الشركة بتحليل سبب الإنحرافات الفعلية عن المقدرة، في المرتبة (السابعة) بمتوسط حسابي وقدره (4.0625) وبانحراف معياري (0. 98169) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≥ 0.05) حيث جاءت الفقرة السادسة والعشرون التي تتساءل عن مدى قيام الشركة باستخدام الموازنة النقدية لكشف مواطن الانحراف في الانتاج المستهدف والتكاليف المستهدفة، في المرتبة (الثامنة) بمتوسط حسابي وقدره (4.0000) وبانحراف معياري (0. 91581) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(α ≥ 0.05).

4-3 اختبار فرضيات الدراسة :

تم اختبار الفرضيات باستخدام اختبار (t) لعينة واحدة عند مستوى ثقة (95 ٪)

ومستوى دلالة ≤ 5 ٪ كما هو مبيين أدناه .

3-4-1 اختبار الفرضية الأولي :

H_{1}^{o}: لا تطبق شركات الصناعات الغذائية الأساليب العالمية المتبعة في إعداد الموازنات التقديرية .

H_{1}^{1}: تطبق شركات الصناعات الغذائية الأساليب العالمية المتبعة في إعداد الموازنات التقديرية .

جدول رقم (9) نتائج اختبار الفرضية الأولى

الوسط الحسابي	قيمة (t)	نتيجة الفرضية العدمية	قيمة المعنوية (Sig)
4.065	0. 56910	الرفض	0.000

وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل فرضية العدم إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة (t) المحسوبة أكبر من (5 ٪) أي عند درجة ثقة أقل من (95 ٪)، وترفض إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة (t) المحسوبة أصغر من (5 ٪) أي عند درجة ثقة أكبر من (95 ٪) .

وبالنظر إلى الجدول أعلاه فإننا نرفض الفرضية العدم التي تنص على: لا تطبق شركات الصناعات الغذائية الأساليب العالمية المتبعة في إعداد الموازنات التقديرية، نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن شركات الصناعات الغذائية تطبق الأساليب العالمية المتبعة في إعداد الموازنات التقديرية

وهذا يعني أن شركات الصناعات الغذائية تهتم بإعداد الموازنات التقديرية بمستوى عال .

3-4-2 اختبار الفرضية الثانية :

H_{2}^{o}: لا تطبق شركات الصناعية الأساليب العلمية المتبعة في إعداد الموازنات النقدية.

H_{2}^{1}: تطبق شركات الصناعية الأساليب العلمية المتبعة في إعداد الموازنات النقدية .

جدول رقم (10) نتائج اختبار الفرضية الثانية

الوسط الحسابي	قيمة (t)	نتيجة الفرضية العدمية	قيمة المعنوية (Sig)
3.9163	0.62443	الرفض	0.000

وبالنظر إلى الجدول أعلاه فإننا نرفض الفرضية العدم التي تنص على: لا تطبق الشركات الصناعية الأساليب العلمية المتبعة في إعداد الموازنات النقدية ،ونقبل فرضية البديلة التي على أن الشركات الصناعية تطبق الأساليب العلمية المتبعة في إعداد الموازنات النقدية.

وهذا يعني أن الشركات الصناعات الغذائية تهتم بإعداد الموازنات النقدية بمستوى عال.

3-4-3 نتائج اختبار الفرضية الثالثة :

$H o_3$: لا تستخدم الشركات الصناعية الموازنات التقديرية كأداة للرقابة المالية .

$H 1_3$: تستخدم الشركات الصناعية الموازنات التقديرية كأداة للرقابة المالية .

جدول رقم (11) نتائج إختبار الفرضية الثالثة

الوسط الحسابي	قيمة (t)	نتيجة الفرضية العدمية	قيمة المعنوية (Sig)
4.065	569100.	الرفض	0.000

وبالنظر إلى الجدول أعلاه فإننا نرفض الفرضية العدم التي تنص على: لا تستخدم الشركات الصناعية الموازنات التقديرية كأداة للرقابة المالية ،ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: تستخدم الشركات الصناعية الموازنات التقديرية كأداة للرقابة المالية.

وهذا يعني أن الشركات الصناعات الغذائية تستخدم الموازنات التقديرية كأداء للرقابة المالية بمستوى عال .

3-4-4 نتائج اختبار الفرضية الرابعة:

$H0_4$: لا تستخدم الشركات الصناعية الموازنات النقدية كأداة للرقابة المالية .

$H1_4$: تستخدم الشركات الصناعية الموازنات النقدية كأداة للرقابة المالية.

جدول رقم (12) نتائج اختبار الفرضية الرابعة

الوسط الحسابي	قيمة (t)	نتيجة الفرضية العدمية	قيمة المعنوية (Sig)
4.1238	569090.	الرفض	0.000

وبالنظر إلى الجدول أعلاه فإننا نرفض الفرضية العدم التي تنص على : لا تستخدم الشركات الصناعية الموازنات النقدية كأداة للرقابة المالية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: تستخدم الموازنات التقديرية كأداء للرقابة المالية .

وهذا يعني أن شركات الصناعات الغذائية تستخدم الموازنات النقدية كأداة للرقابة المالية بمستوى عال.

النتائج والتوصيات

1. النتائج :

بعد أن تم استخدام الاختبارات الإحصائية للوصول إلى رفض أو قبول الفرضيات العدمية توصل الباحث إلى:

1. الفرضية الأولى، كانت نتائج التحليل الإحصائي وفق قاعدة اتخاذ القرار، أن رفضت الفرضية العدمية وقبلت الفرضية البديلة التي تنص على أن تطبق الشركات الصناعية الأساليب العلمية المتبعة في إعداد الموازنات التقديرية .
2. الفرضية الثانية، كانت نتائج التحليل الإحصائي وفق قاعدة اتخاذ القرار، أن رفضت الفرضية العدمية وقبلت الفرضية البديلة التي تنص على أن تطبق الشركات الصناعية الأساليب العلمية المتبعة في إعداد الموازنات النقدية .
3. الفرضية الثالثة، كانت نتائج التحليل الإحصائي وفق قاعدة اتخاذ القرار، أن رفضت الفرضية العدمية وقبلت الفرضية البديلة التي تنص على أن تستخدم

الشركات الصناعية الموازنات التقديرية كأداة للرقابة المالية .

4. الفرضية الرابعة، كانت نتائج التحليل الإحصائي وفق قاعدة اتخاذ القرار، أن رفضت الفرضية العدمية وقبلت الفرضية البديلة التي تنص على: تستخدم الشركات الصناعية الموازنات النقدية كأداة للرقابة المالية .

2. التوصيات :

بناء على نتائج هذه الدراسة يوصي الباحث بما يلى:

1. التركيز على استخدام الأساليب العلمية في إعداد الموازنة النقدية من أجل التنبؤ الدقيق بالاحتياجات المالية، والمواءمة ما بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، بشكل يساهم في تحقيق أهداف الشركات ويدعم أساليب الرقابة على الأداء .
2. الإعداد الصحيح والدقيق للبيانات والمعلومات المالية، والصياغة الواضحة للخطط والسياسات من أجل وضع موازنات تقديرية ونقدية يمكن عن طريقها أن تعكس واقع وأهداف وخطط الشركة في شكل بيانات مالية تفصيلية .
3. إعداد الموازنات التقديرية والنقدية ربع سنوية مما يتيح للشركات إمكانية معالجة الانحرافات في الوقت المناسب، وكذلك التنبؤ بالانحرافات قبل حدوثها .
4. حيث إن هذه الدراسة استخدمت الموازنات التقديرية والموازنات النقدية كأداتين في التخطيط المالي مع أنه يوجد عدة أدوات .
5. أجريت الدراسة على الشركات الصناعات الغذائية في نطاق مدينة طرابلس، ونظراً لوجود عدد من الشركات في باقي المناطق، يوصي الباحث بإجراء مثل هذه الدراسة على شركات أخرى، وكذلك على قطاعات مختلفة، مثل القطاع الخدمي، ومن ثم مقارنة النتائج.
6. إجراء دراسة مقارنة بين الشركات الصناعية الخاصة والشركات الصناعية العامة لمعرفة مدى تبني كليهما الأساليب العلمية المتبعة لإعداد الموازنات التقديرية والنقدية كأدوات عملية للتخطيط المالي .
7. تدريب موظفي الإدارة المالية في الشركات عينة الدراسة على استخدام أدوات التخطيط المالي بكفاءة لتحقيق أهدافها .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القران الكريم :

1. الآية (93-42) سورة النجم .

ثانياً: الكتب :

1. آل شبيب، دريد كامل، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009 .
2. الزبيدي، حمزة محمود، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع: عمان الأردن، 2008 .
3. الشهاوي، طارق مصطفي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرار ، 2013 .
4. الصباح، العامري، عبدالستار وسعود، الإدارة المالية أطر نظرية، دار وائل للنشر2003 .
5. طنيب، عبيدات، محمد شفيق حسين، محمد ابراهيم، أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997 .
6. العامري، عبد الستار الصبح، سعود، الإدارة المالية، أطر نظرية وحالات عملية، دار وائل للنشر والتوزيع، 2007 .
7. العامري، محمد علي إبراهيم، الإدارة المالية الحديثة، الأردن، 2013 .
8. العلي، أسعد حميد، الإدارة المالية، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2013 .
9. الميداني، محمد أيمن عزت ، الإدارة التمويلية في الشركات، ط3، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2006 .
10. نور، السوافيرى، أحمد، فتحي، المحاسبة الإدارية (اتخاذ القرارات – بحوث العمليات – تقييم الأداء)، مصر، دار الجامعية، 1997 .

ثالثاً: الرسائل العلمية:

1. مزابية، صدام، الموازنات التقديرية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الخدمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014 .
2. عبد السلام، بن حديد ، الموازنة التقديرية كأداة لصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014 .
3. حجاج، فتحية، تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014 .
4. بريكي، وليد، الموازنة التقديرية وتأثيرها على أداء موازنة الاستثمار في مؤسسة سونلغاز – وحدة

ورقة ، رسالة غير ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013 .

5. جودي، حيدر حمزة، دور التخطيط المالي في ترشيد الموازنة التقديرية وعلاقة بمكافحة الفساد الإداري والمالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المستنصرية، العراق، 2011 .

6. المطيري، مشعل جهز، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011 .

7. العلوش، عمرو علي، التخطيط المالي ودوره في تقييم الأداء الاقتصادي للسياسات الاستثمارية لصندوق التقاعد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس، ليبيا، 2009 .

8. موسى، زايد محمود عليان، مدى أهمية استخدام الموازنات التخطيطية في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، رسالة غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2009 .

9. عبدالستار، رجاء رشيد، تحليل الانحرافات باعتماد الموازنات التخطيطية كأساس لتقويم الأداء، رسالة ماجستير غير منشورة، العراق، 2007 .

10. حسون، عتاب يوسف، تقييم كفاءة معايير التقييم المالي والإداري المستخدمة في قطاع النقل البحري، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007 .

11. الحميد، محمد علي سالم، تقويم نظام الموازنات التخطيطية كأداة للتخطيط والرقابة وتقويم الأداء في منشآت صناعة الأغذية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن، 2006.

12. الكززازي، محمد السيد نيني، العوامل المؤثرة على فاعلية استخدام الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2005 .

13. الأفندي، سجى مصطفى، مدى استخدام الموازنات التخطيطية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في منشآت القطاع العامة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سورية، 2003 .

14. العيدالي، كريمة جاسم، الموازنات التخطيطية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في المنشآت الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، العراق، 1998 .

رابعاً: الدوريات والمجلات العلمية :

1. ديون، زهاء، التخطيط المالي، ورقة عمل غير منشورة، جامعة دمشق، سورية، 2009 .

2. أوتاني، سومر، التخطيط المالي، ورقة عمل غير منشورة، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، جامعة دمشق، سورية، 2006 .

The extent of the use of financial planning insurmountable controlled tools Financially

An Empirical Study on the Libyan food industry companies in the private sector

■ Mohamed Marai Albaghdady*

Abstract

this study aimed to identify over the use of food industries to tools and financial planning firms, and selected sample of(6)food industry companies to the private sector in Tripoli, and adopted a researcher at the descriptive analytical method using a questionnaire form specially prepared for this purpose and distributed to the sample, size(32) selected a sample(intentionality) or random, was the identification of the study, and test hypotheses analysis, the study findings to reject the hypothesis of zero and the acceptance of alternative hypotheses, which means the sample companies are using financial planning tools (estimated budgets, cash budgets), andthe study concludedseveral recommendationsofthe most important, the study recommendsto:

using therest ofthe toolsin order toconfirm or denythe findings ofhisstudyof previous studiesin this regard. To conductsuch a studyon theother companies, as well as thedifferent sectors, such asthe servicesector, the resultswerecompared. It is recommended that the preparation of budgets and cash quarterly allowing companies to address the deviations in a timely manner, as well as to predict deviations before happening.

Working as an internal auditor in Ministry of Higher Education*